دراسة اقتصادية بيئية للأمن الغذائي لمحصول القمح في مصر

رسالة مقدمة من الطالب

محمود مصطفى محمد عبد الغني

بكالوريوس تعاون زراعي ــ المعهد العالي للتعاون الزراعي ــ ٢٠٠٧

دبلوم في العلوم البيئية ــ معهد الدراسات والبحوث البيئية ــ جامعة عين شمس ـ ٢٠١٣

لاستكمال متطلبات الحصول علي درجة الماجستير

في العلوم البيئية

قسم العلوم الزراعية البيئية

معهد الدراسات والبحوث البيئية

جامعة عين شمس

٢٠١٨

صفحة الموافقة على الرسالة

دراسة اقتصادية بيئية للأمن الغذائي لمحصول القمح في مصر

رسالة مقدمة من الطالب

محمود مصطفى محمد عبد الغني

بكالوريوس تعاون زراعي ــ المعهد العالي للتعاون الزراعي ــ ٢٠٠٧

دبلوم في العلوم البيئية ــ معهد الدراسات والبحوث البيئية ــ جامعة عين شمس ـ ٢٠١٣

لاستكمال متطلبات الحصول علي درجة الماجستير

في العلوم البيئية

قسم العلوم الزراعية البيئية

وقد تمت مناقشة الرسالة والموافقة عليها:

اللجنة: التوقيع

١ – ا.د/ وائل أحمدعزت العبد

رئيس بحوث (اقتصاد زراعي) ــ رئيس قسم السلع الزراعية

معهد بحوث الاقتصاد الزراعي

وزارة الزراعة

٢ – ا.د/محمد فوزي حامد

أستاذ المحاصيل ــ كلية الزراعة

جامعة عين شمس

٣ – ا.د/محمد سيد شحاته محمد

أستاذ متفرغ بقسم الاقتصاد الزراعي ــ كلية الزراعة

جامعة عين شمس

٤ – ا.د/هاني صابر سعودي

أستاذ المحاصيل ــ كلية الزراعة

جامعة عين شمس

دراسة اقتصادية بيئية للأمن الغذائي لمحصول القمح في مصر

رسالة مقدمة من الطالب

محمود مصطفى محمد عبد الغني

بكالوريوس تعاون زراعي ــ المعهد العالي للتعاون الزراعي ــ ٢٠٠٧

دبلوم في العلوم البيئية ــ معهد الدراسات والبحوث البيئية ــ جامعة عين شمس ـ ٢٠١٣

لاستكمال متطلبات الحصول علي درجة الماجستير

في العلوم البيئية

قسم العلوم الزراعية البيئية

تحت إشراف :-

١ – ا.د/محمد سيد شحاته محمد

أستاذ متفرغ بقسم الاقتصاد الزراعي ــ كلية الزراعة

جامعة عين شمس

٢ – ا.د/هاني صابر سعودي

أستاذ المحاصيل ــ كلية الزراعة

جامعة عين شمس

٣ – د./سهام أحمد عبد الحميد هاشم

مدرس بقسم العلوم الزراعية البيئية ــ معهد الدراسات والبحوث البيئية

جامعة عين شمس

ختم الإجازة :

أجيزت الرسالة بتاريخ / /٢٠١٨

موافقــة مجلــس المعهــد / /٢٠١٨ موافقــة مجلــس الجامعــة / /٢٠١٨

٢٠١٨

شكر وتقدير

أسالك اللهم علماً نافعاً ورزقاً طيباً وعملاً متقبلاً ، سبحانك القائل " وما أوتيتم من العلم الإ قليلاً" وأصلي وأسلم علي من جاء به المولي هدي ورحمة للعالمين محمد بن عبد الله الصادق الأمين.

تتردد كلمات الشكر والعرفان بالجميل كثيراً وتستمر بطيب أو سييء الأعمال ولكنها إن ذكرت في مواضعها كانت اعترفاً بالجميل وبفضل إنسان عظيم ، لذا تظل عالقة بالأذهان يذكرها الشاكر بحب ووفاء ويذكرها المشكور بتواضع واستحياء . وفي هذا الموضع تعجز كلمات الشكر عما يجول بالقلب والفكر من آيات الشكر والعرفان إلي أصحاب الفضل في إظهار هذا العمل إلي النور.

ويشرفني إن أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلي الأستاذ الدكتور الفاضل / **محمد سيد شحاته** أستاذ الاقتصاد المتفرغ بكلية الزراعة جامعة عين شمس والمشرف الرئيسي وذلك لما قدمه سيادته من فكر وتوجيهات سديدة وأراء علمية قيمة ومتابعته المستمرة فقد كان له عظيم الأثر في إخراج هذه الرسالة إلي حيز النور فجزيل الشكر لسيادته علي ما قدمه للباحث من توجيهات وتشجيع دائم ، وان أتقدم له بأسمى معاني الشكر والتقدير فهي لا تفيه حقه كمعلم يعطي ليري أعظم نجاحاته في نجاح طلابه ، فجزاه الله خيراً .

كما يشرفني أن أتقدم بأسمى آيات الشكر والتقدير والامتنان للأستاذ الدكتور / **هاني صابر سعودي** أستاذ المحاصيل بكلية الزراعة جامعة عين شمس والمشرف علي البحث لما قدمه سيادته من دعم وتوجيهات سديدة وتشجيع دائم للباحث ليخرج هذا البحث إلي النور بصورة مشرفة النور فجزيل الشكر لسيادته علي ما قدمه للباحث . أدعو الله إن ينعم علية بدوام الصحة والعافية .

كما يشرفني أن أتقدم بأسمى آيات الشكر والتقدير للدكتور / **سهام أحمد عبد الحميد هاشم** مدرس بمعهد الدراسات والبحوث البيئة والمشرف علي البحث لما قدمه سيادتها من توجيهات وتشجيع دائم للباحث ليخرج هذا البحث إلي النور بصورة مشرفة النور فجزيل الشكر لسيادته علي ما قدمه للباحث أدعو الله إن ينعم علية بدوام الصحة والعافية .

كما يشرفني أن أتقدم بأسمى آيات الشكر والتقدير والامتنان للأستاذ الدكتور / **وائل أحمد عزت العبد** رئيس قسم السلع الزراعية لما قدمه سيادته من دعم وتوجيهات سديدة وتشجيع دائم للباحث ليخرج هذا البحث إلي النور بصورة مشرفة النور فجزيل الشكر لسيادته علي ما قدمه للباحث . أدعو الله إن ينعم علية بدوام الصحة والعافية .

كما يشرفني أن أتقدم بأسمى آيات الشكر والتقدير والامتنان للأستاذ الدكتور / **محمد فوزي حامد** أستاذ المحاصيل بكلية الزراعة جامعة عين شمس لما قدمه سيادته من دعم وتوجيهات سديدة وتشجيع دائم للباحث ليخرج هذا البحث إلي النور بصورة مشرفة النور فجزيل الشكر لسيادته علي ما قدمه للباحث . أدعو الله إن ينعم علية بدوام الصحة والعافية .

كما يسعدني إن اتوجة بخالص الشكر والتقدير لأسرة معهد الدراسات والبحوث البيئية من السادة أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة والموظفين والعمال لكل ما قدموه للباحث من علم وجهد خلال فترة الدراسة .

وأهدي هذا العمل إلى والدي ووالدتي والشيخ يوسف عيد يوسف لما قدموا للباحث طوال العمروعلى حسن تعاونهم وتحملهم لي في الأوقات الصعبة في سبيل إتمام هذا البحث. وفي النهاية أتقدم بخالص الشكر والتقدير، لكل من شجعني وآزرني، ممن ذكرت وممن لم اذكر لهم شكري ووافر امتناني، وختاماً أسأل الله العظيم أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم وأن يكون علما ينتفع به، وما كان فيه من نقص فهو من نفسي وما كان فيه من تمام فهو من توفيق الله عز وجل والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله.

الباحث

محمود مصطفي محمد عبد الغني

المستخلص

تعد مشكلة الغذاء من أبرز المشاكل التي تواجه المجتمع المصري ،وخاصة محصول القمح الذي يعد الغذاء الاساسي لغالبية الافراد المصريين. واستهدفت الدراسة تحليل الاوضاع الانتاجية و التسويقية لمحصول القمح المصري ،وكذلك التجارة الخارجية مع التركيز علي الواردات المصرية و التوزيع الجغرافي للدول المصدرة للقمح لمصر. واستخدمت الدراسة اساليب التحليل الوصفي والكميي وأساجابة العرض مع مراعاه النتائج من حيث المعنوية الاحصائية و الاقتصادية للدراسة.وتبين للدراسة الاتجاة المتزايد المعنوي لكل من المساحة المزروعة و الانتاج الكلي من القمح المصري ،حيث زادت المساحة بنحو ٠,٠٢٤ الف فدان سنوياً ،بينما زادالانتاج الكلي بنحو ٠,٠٢٦ مليون طن سنوياً ، في حين تزايد الانتاجية الفدانية غير معنوي.

وتم دراسة الاهمية النسبية للمحافظات المصرية في المساحة المزروعة و الانتاج الكلي و الانتاجية ،وبينت دراسة استجابة العرض للمساحة المزروعة من القمح انها تتأثر معنوياً بكل من السعر المزرعي التاجيلي ونسبة صافي عائد الفدان للقمح بنظيره لمحصول البرسيم التاجيلي و المساحة المزروعة في الموسم السابق.

وتم دراسة المسلك التسويقي وحساب الهوامش التسويقية لمحصول القمح في مصر خلال الفترة من ٢٠٠٠-٢٠١٥ ،وتبين ان هناك تطور في السعر المزرعي و الجملة و التجزئة لمحصول القمح بالجنيه للطن خلال الفترة من (٢٠٠٠-٢٠١٥) ،حيث اخذ السعر المزرعي والجملة والتجزئة اتجاهاً عاماً بلغ نحو٠,١جنيه/للطن لمختلف الاسعار وقدر متوسط السعر بنحو ١٤٩٣,٣ ،١٦٩٣,٤ ،٢٣٤٢,٢جنيه للطن علي الترتيب .

واوضحت تطورات التجارة الخارجية لمحصول القمح علي المستوي العالمي والمصري التزايد المعنوي لكل منهما سواء فيما يتعلق بالكمية و القيمة .كما تم استعراض التطور لاهم الدول المصدرة والمستورده للقمح علي مستوي العالم كونها ذات تأثير علي كمية الواردات المصرية من القمح والتي تعتبر الاعلي استيراداُ علي مستوي العالم ،وبدراسة الاتجاهات الزمنية لتطور الكمية المستورده من القمح في اهم دول العالم خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٤) بالمليون طن اتضح ان هناك اتجاهاً عاماً متزايداً في الكمية المستوردة لجميع الدول موضع الدراسة حيث بلغ في مصر ٠,٦٥٥ مليون طن سنوياً ، بينما كان الاتجاه الزمني لتطور الصادرات لاهم دول العالم المستوردة للقمح خلال الفترة من (٢٠٠٠-٢٠١٤) كان

هناك اتجاهاً عاماً متزايداً في الكمية المصدرة لاغلب الدول المصدرة حيث بلغ في امريكا ٣,٧% .

و تناولت الدراسة وضع مصر من الاستهلاك القمحي حيث كانت العلاقة الاتجاهية للاستهلاك المحلي من القمح بالمليون طن خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٤) ،تبين ان المتاح للاستهلاك المحلي من القمح يتزايد بمعدل ٣,٥% سنويا، و اهتمت الدراسة ايضاً بالفجوة القمحية و نسبة الاكتفاء الذاتي ،حيث كان تطور الفجوة القمحية بالمليون طن خلال الفترة من (٢٠٠٠-٢٠١٤) تبين ان متوسط الفجوة القمحية كان متذبذباً بين الزيادة و النقصان حيث بلغ ادناه عام ٢٠٠٠ بحوالي ٤,٠٨ مليون طن ،بينما بلغ اقصاه عام ٢٠١٠ بنحو ١٠,٥١ مليون طن وتبين ان متوسط متوسط الفجوة القمحية خلال الفترة من (٢٠٠٠-٢٠١٤) قد بلغ حوالي ٦,٢٣مليون طن. اما نسبة الاكتفاء الذاتي من القمح خلال الفترة من (٢٠٠٠-٢٠١٤) ،حيث بلغت ادناها عام ٢٠١٠ حوالي ٤٠,٥٨ % ،بينما بلغت اقصاها في عام ٢٠١٣ حوالي ٥٩,٨٧% ،بينما بلغ المتوسط العام للفترة ككل حوالي ٥٥,٥٢% .

الكلمات المفتاحية:
استجابة العرض، الهوامش التسويقية، الفجوة الغذائية - التجارة الخارجية للقمح - الامن الغذائي.

الملخص

تعد مشكلة الغذاء من أبرز المشاكل التي تواجه المجتمع المصري، وتعتبر الزراعة في مصر الدعامة الأساسية للبنيان الاقتصادي والاجتماعي فهي تساهم بشكل كبير في إحداث التنمية الشاملة ويرتبط بأنشطتها أكثر من نصف عدد السكان سواء في النشاط الإنتاجي أو التسويقي أو التصنيعي، ويتعاظم دور الزراعة في الوقت الحالي لأن قضية الغذاء تعد من أهم القضايا الاستراتيجية ذات الأبعاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية بمصر ومعظم الدول النامية بسبب الزيادة الكبيرة للسكان والتي فاقت الزيادة في الإنتاج والتي ساهمت في أتساع الفجوة الغذائية وتراجع معدلات الاكتفاء الذاتي لمعظم السلع الرئيسية وانخفاض متوسط نصيب الفرد مما يؤدي للجوء إلى الاستيراد من الخارج لسد العجز وتحمل أعباء فاتورة الواردات وخاصة في ظل تحرير سعر الصرف والارتفاع المستمر في الأسعار عالمياً. تكمن مشكلة الدراسة في أنه على الرغم من الجهود المبذولة لزيادة الإنتاج من السلع الغذائية الاستراتيجية والتي من أهمها محصول القمح بهدف زيادة معدل الاكتفاء الذاتي وتضيق حجم الفجوة القمحية إلا أن الكميات المستهلكة مازالت تتجه نحو زيادة مستمرة عاماً بعد الأخر وبمعدلات تفوق معدل زيادة الإنتاج وذلك نتيجة لزيادة الكبيرة للسكان وتحسن مستوى الدخول ، مما أدى لتزايد الفجوة الغذائية القمحية وانخفاض نسبة الاكتفاء الذاتي ، مما أدى للجوء إلى الاستيراد من الخارج وزيادة العبء على الميزان التجاري المصري في ظل تحرير سعر الصرف للجنيه المصري وانخفاض قيمته بالنسبة للدولار. حيث بلغت قيمة الواردات من القمح حوالي ٣٢١٠,٠ مليون دولار عام ٢٠١٤ ، الأمر الذي استلزم دراسة هذا المحصول الهام في الوضع الراهن والتنبؤ بما سيكون عليه مستقبلاً.

وتهدف الدراسة إلى إلقاء الضوء على الوضع الراهن لمساحة وإنتاجية وإنتاج محصول القمح و صافي العائد الفداني وإجمالي التكاليف والهوامش التسويقية وتوزيع جنيه المستهلك للقمح ، والتعرف على الفجوة الغذائية القمحية ونسبة الاكتفاء الذاتي منه خلال فترة الدراسة وكذلك تطور كمية و قيمة الواردات القمحية خلال فترة الدراسة والتوزيع الجغرافي للواردات المصرية من القمح للفترة (٢٠٠٨-٢٠١٤)، مع دراسة أهم العوامل المؤثرة على استجابة العرض للمساحة المزروعة من القمح في مصر، والتوقعات المستقبلية لمحصول القمح في مصر خلال الفترة (٢٠١٨-٢٠٢٢).واحتوت الدراسة على أربع أبواب بالإضافة إلى النتائج والتوصيات وملخصاً باللغة العربية وأخر باللغة الإنجليزية، هذا بالإضافة للملاحق والمراجع، حيث يتضمن الباب الأول فصلين الاستعراض المرجعي للدراسات السابقة والبحوث المتعلقة بالدراسة وكذلك الإطار النظري للسياسات المختلفة بمؤشرات الإنتاج والاستهلاك أما الباب الثاني فقد اهتم بدراسة مؤشرات الإنتاج ودراسة أهم عوامل استجابة العرض . أما الباب الثالث فتناول التجارة الخارجية للقمح والعوامل المؤثرة على الواردات المصرية من القمح وتناول

التوزيع الجغرافي للواردات المصرية من القمح ، وكما أهتم الباب الرابع بمؤشرات الاستهلاك ومتوسط استهلاك الفرد ومعدل الاكتفاء الذاتي من القمح والفجوة القمحية والتوقعات المستقبلية للقمح .

أهم النتائج المتحصل عليها :-

ان المساحة المزروعة من القمح بالمليون فدان خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٥)، ومنه يتبين أن متوسط المساحة المزروعة من القمح خلال تلك الفترة بلغت اقصاها عام ٢٠١٤ بنحو٣,٥٢ مليون فدان، بينما بلغت المساحة ادناها بنحو ٢,٤٣ مليون فدان وذلك عام ٢٠٠١، وبلغ المتوسط العام خلال تلك الفترة حوالي ٣,٠٠ مليون فدان، وان العلاقة الإتجاهية للمساحة المزروعة من القمح بالمليون فدان خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٥)، ان الاتجاه الزمني العام أن المساحة المزروعة من القمح بالمليون فدان تزداد بمعدل بلغ نحو ٢,٤% سنويا خلال فترة الدراسة وثبتت المعنوية الاحصائية للتزايد عند مستوي معنوية ٠,٠١، كما ثبتت معنوية النموذج ككل. كما أوضحت النتائج أن حوالي ٨٧% من التغيرات الحادثة في المساحة المزروعة من القمح تعزى إلى مجموعة من العوامل التي يعكس أثرها الزمن، وان الإنتاجية الفدانية من القمح بالطن/ فدان خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٥)، حيث بلغت الانتاجية ادناها عام ٢٠١٠ بنحو ٢,٢٦ طن/ فدان، بينما بلغت أقصاها عام ٢٠١٥ بحوالي ٢,٧٧ طن/ فدان، وبلغ المتوسط العام للفترة ككل حوالي ٢,٦٠ طن/ فدان. وبدراسة العلاقة الإتجاهية للإنتاجية الفدانية من القمح بالطن/فدان خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٥)، أنه لم تثبت معنوية الزيادة في الإنتاجية الفدانية في أي صورة رياضية خلال فترة الدراسة مما يعني أنه يوجد ثبات نسبي لانتاجية الفدان من محصول القمح ولا يختلف عن المتوسط خلال فترة الدراسة، بينما الإنتاج من القمح بالمليون طن خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٥)، حيث بلغ حد الادنى عام ٢٠٠١ بنحو ٦,٢٦ مليون طن، بينما بلغ حدة الاقصى في عام ٢٠١٥ بنحو ٩,٦١ مليون طن، وبلغ المتوسط العام للفترة ككل نحو ٧,٧٩ مليون طن. وبدراسة العلاقة الإتجاهية للإنتاج الكلى من القمح بالمليون طن خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٥)، أن الإنتاج من القمح يزداد بمعدل بلغ نحو ٢,٦% سنوياً خلال فترة الدراسة، و ثبتت المعنوية للمعدل عند مستوي معنوية ٠,٠١ ، كما ثبتت معنوية النموذج ككل، كما أوضحت النتائج أن حوالي ٨١% من التغيرات الحادثة في الإنتاج من القمح ترجع إلى مجموعة من العوامل التي يعكس أثرها الزمن.

أوضحت النتائج وجود علاقة طردية بين المساحة المزروعة من القمح في العام الحالي والسعر المزرعي للقمح في العام السابق والنسبة المئوية لصافي عائد الفدان من محصول القمح مقارنة بنظيره بمحصول البرسيم في العام السابق، وقد ثبتت معنوية النموذج ككل أحصائياً، وتشير قيمة معامل التحديد المعدل ان نحو ٨٤% من التغيرات في المساحة المزروعة من القمح ترجع الى التغير في المتغيرات المفسرة، وأن زيادة السعر المزرعي بمقدار ١٠ جنيه للأردب تؤدي ألى زيادة المساحة المزروعة بمقدار ٣٠ ألف فدان، في حين أن زيادة النسبة المئوية

لصافي العائد للفدان من القمح مقارنة بمحصول البرسيم بنسبة ١ % تؤدي الى زيادة المساحة المزروعة بمقدار ١١,٦ ألف فدان.

للتعرف على العوامل المؤثرة على الواردات المصرية من القمح أفترض أن الواردات القمحية هي دالة لكل من الكمية المستهلكة، سعر الاستيراد، سعر الصرف للدولار بالجنيه المصري، الإنتاج المحلى، المخزون في العام السابق، السعر العالمي للقمح، وأوضحت النتائج أن واردات القمح تتأثر معنوياً بكل من كمية الاستهلاك والمخزون والسعر العالمي وتفسر هذه النتائج حوالي٠,٩٦% من التغيرات في كمية الواردات من القمح وقد اتفقت الدالة مع المنطق الاقتصادي فالعلاقة الطردية بين كمية الواردات المصرية من القمح والكمية المستهلكة تدل على أن زيادة الاستهلاك من القمح يؤدي إلى زيادة الاستيراد من القمح.

وقد أظهرت التقديرات أن اشارة المخزون كانت سالبة وهذا يتفق مع المنطق الاقتصادي عند انخفاض المخزون مع تزايد الطلب المحلي على القمح كسلعة أساسية يؤدي ذلك لزيادة الكمية المستهلكة وارتفاع السعر العالمي يؤدي ذلك لانخفاض الكمية المستوردة من القمح.

وقد تبين من المعادلة عند زيادة الانتاج مليون طن يؤدي الي انخفاض في الواردات المصرية من القمح بمقدار ٠,٧٣مليون طن، زيادة الكمية المستهلكة مليون طن يؤدي ذلك لزيادة الكمية المستوردة٠,٣٢ مليون طن، وبزيادة السعر العالمي دولار يؤدي ذلك لانخفاض الكمية المستوردة ٠,١٦ مليون طن ، زيادة الدعم الحكومي مليار جنية يؤدي الي ذيادة الوارد من القمح ٠,٥٧مليون طن ، زيادة كمية المخزون مليون طن يؤدي ذلك لانخفاض الكمية المستوردة ٠,٣٤ مليون طن.

وأن مصر جاءت في المرتبة الأولى من حيث متوسط الكمية المستوردة والتي قدرت بحوالي ٧,٤٨ مليون طن وبأهمية نسبية ٥,٥% خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٤)، في حين جاءت الجزائر في المرتبة الثانية بمتوسط بلغ نحو ٦,١٥ مليون طن بنسبة بلغت نحو٤,٥% خلال نفس الفترة، وجاءت اندونسيا وكوريا و وهولندا في المرتبة الثالثة والرابعة والخامسة بمتوسط كمية مستوردة بلغ نحو ٥,٨ و٥,١ و4.4مليون طن وبنسبة بلغت نحو ٣,٥ % ، ٣ % ، ٢,٩ % على الترتيب، وجاءت المكسيك ونيجيريا في المرتبة السادسة والسابعة على الترتيب بمتوسط كمية مستوردة بلغت نحو ٣,٥٥، ٣,٣٠ مليون طن وبأهمية نسبية بلغت نحو ٢,٦٦% و٢,٤% على الترتيب، بينما بلغ متوسط الكمية المستوردة لباقي الدول ٦٤,٩١ مليون طن بأهمية نسبية بلغت نحو ٤٨,٣٦%.

وبدارسة الاتجاهات الزمنية لتطور الكمية المستوردة من القمح في أهم دول العالم خلال الفترة (٢٠٠٠–٢٠١٤) بالمليون طن هناك اتجاهاً عاماً متزايداً في الكمية المستوردة لجميع الدول موضع الدراسة والمبينه بالجدول حيث بلغ مقدار التزايد أقصاه في مصر حيث بلغ نحو ٠,٤٩ مليون طن سنوياً ، كما بلغ معامل التحديد (R^2) ٠,٨٢ علي الترتيب مما يعنى أن ٨٢%

من التغيرات في الكمية المستوردة من القمح في مصر ترجع للعوامل التي يعكس أثرها متغير الزمن، وبلغت الاهمية النسبية أدناها في نيجيريا حيث بلغت نحو ٢,٤%.

وان الاستهلاك المحلي من القمح مليون طن خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٤)،حيث بلغ أدناه عام ٢٠٠١ بحوالي ١٠,٥١ مليون طن، بينما بلغ أقصاه في عام ٢٠١٠ حيث قدر بحوالي ١٧,٦٩ مليون طن، بينما بلغ المتوسط العام للفترة ككل حوالي ١٤,٠٣ مليون طن .

وبدراسة العلاقة الاتجاهية للاستهلاك المحلي من القمح بالمليون طن خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٤)، ان المتاح للاستهلاك المحلي من القمح يتزايد بمعدل ٣,٥ % سنوياً خلال فترة الدراسة حيث ثبتت المعنوية عند مستوي معنوية ٠,٠٥ كما ثبتت معنوية النموذج ككل. كما أوضحت النتائج أن حوالي ٨١% من التغيرات الحادثة في المتاح للاستهلاك المحلي من القمح ترجع إلى مجموعة من العوامل التي يعكس أثرها الزمن.

وبدراسة العلاقة الاتجاهية للفجوة القمحية بالمليون طن خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٤)، تبين من معادلة الاتجاه الزمني العام، أن الفجوة القمحية تتزايد بنحو٤,٦% مليون طن سنوياً خلال فترة الدراسة حيث ثبتت المعنوية عند مستوي معنوية ٠,٠١ كما ثبتت معنوية النموذج ككل. كما أوضحت النتائج أن حوالي ٥٧% من التغيرات الحادثة في تطور الفجوة القمحية ترجع إلي مجموعة من العوامل التي يعكس أثرها الزمن.

التوصيات

١) يجب علي الدولة إعادة النظر في السياسات الزراعية بهدف تضمين زراعة الأصناف الأعلى إنتاجية حيث تبين عدم معنوية التذايد في الانتاجية الفدانية للقمح مع وضع الحوافز و الرقابات الضامنة لذلك.

٢) رفع الكفاءة الانتاجية لمحصول القمح و تحقيق التوسع الافقي و الراسي للقمح

٣) ترشيد استهلاك القمح ودقيقه ليقترب من المستويات العالمية مع محاولات جدية للتقليل من الفاقد من القمح .

٤) توجية الاستثمارات الحكومية نحو استصلاح الاراضي و توجية الاستثمارات الخاصة ايضا و زيادة عرض الاراضي الخصبة لتحقيق التوسع الافقي و زيادة الانتاج من القمح .

٥) ضرورة توجه الدولة نحو التوسع الأفقي في زراعة القمح لزيادة الإنتاج مما يعمل على تخفيض كمية الواردات المصرية من القمح وبالتالي تخفيض فاتورة الواردات المصرية من القمح.

٦) تفعيل دور جهاز الاعلام فيما يتعلق بتوعية المستهلكين بهدف ترشيد الاستهلاك للخبز.

٧) الاهتمام بعمليات ما بعد الحصاد لتقليل الفاقد للمحافظة علي المحصول .

٨) تحسين الخدمات التسويقية لمحصول القمح والاهتمام بالمسلك التسويقي ، مما يساعد علي كفاءة العملية التسويقية ، و زيادة نصيب المنتج ، تنويع مصادر الحصول علي القمح ، خاصة الدول ذات العلاقات الطبيعية مع مصر ، وتكون قريبة بالنسبة للموقع الجغرافي .

٩) دراسة الاسواق العالمية . خاصة فيما يتعلق بظروف الانتاج و الاسعار و توقعاتهم المستقبلية بما يساعد في رسم السياسة الاستيرادية للقمح نظرا لتزايد الكميات المستوردة منه.

الفهرس

م	الموضوعات	الصفحة
١	- المستخلص	
	- المقدمة	أ-ج
	- الباب الأول:	١
	- الفصل الأول: الاستعراض المرجعي	١
	أولاً: الدراسات والبحوث الخاصة بإنتاج القمح	١٨
	ثانيًا: الدراسات والبحوث المتعلقة بالاستهلاك والفجوة القمحية	٢٢ ٢٤
	ثالثًا: الدراسات والبحوث المتعلقة بالتجارة الخارجية للقمح	٢٦
	أهم النتائج المتحصل عليها من الدراسات السابقة	
	- الفصل الثاني: الإطار النظري للدراسة	
٢	- الباب الثاني:	
	- الفصل الأول: المؤشرات الإنتاجية والاقتصادية لمحصول القمح	٤١

م	الموضوعات	الصفحة
	أولاً: المساحة المزروعة من القمح في مصر خلال الفترة من ٢٠٠٠ – ٢٠١٥	٤١ ٤٤
	ثانيًا: المؤشرات الاقتصادية لمحصول القمح المصري	
	ثالثًا: الأهمية النسبية للمؤشرات الإنتاجية لمحصول القمح في محافظات مصر خلال الفترة من ٢٠١١ - ٢٠١٥.....	٤٧ ٥٣
	رابعًا: استجابة العرض لمحصول القمح في مصر...	٥٧
	- الفصل الثاني: تحليل الأوضاع التسويقية الحالية للقمح المصري	٥٧ ٥٨ ٦٤
	أولاً: المسلك التسويقي للإنتاج المحلي والمستورد من القمح	
	ثانيًا: المسلك التسويقي للقمح المستورد	

م	الموضوعات	الصفحة
	.....	
	ثالثًا: الهوامش التسويقية	
٣	- الباب الثالث:	
	أولاً: التجارة الخارجية العالمية لمحصول القمـــــــــــــح ٢٠٠٠ - ٢٠١٤	٦٧
	.....	
	ثانيًـــا: التوزيـــع الجغرافـــي لأهـــم الـــدول المستوردة للقمح فـي العـالم مـن حيـث الكميـة المسـتوردة خـلال الفتـرة مـن	٧٣
	٢٠٠٠ – ٢٠١٤	٧٩
	ثالثًا: التوزيع الجغرافي للواردات المصرية من القمح	٨١
	رابعًـــا: الـــواردات القمحيـــة المصـــرية	٨٥
	خامسًـا: التحليـل القياسـي للعوامـل المـؤثرة علـى الـواردات المصـرية مـن القمـح	
٤	- الباب الرابع:	
	أولاً: الطاقـة الاسـتهلاكية للقمـح المصـري	٨٧